

البُعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة

قراءة نقدية في تقرير Brundtland 1987.

ديب مهدي زكرياء،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

مقدّمة:

إنّ التساؤل عن العلاقة التي تجمع بين الإنسان والطبيعة ليس بالأمر الحديث، بل إنّهُ بدأ مع الفلاسفة الإغريق والرومان. ولكنّ الإجابة عن هذا التساؤل، لم تأخذ في التبلور بشكل جادّ إلاّ في النصف الثاني من القرن العشرين. إلى أن وجدت هذه الإجابة نفسها، في النهاية، كاملة من خلال مفهوم التنمية المستدامة.

تُترجم عملية التنمية بتحوّل هيكلي يحدث على مستوى واقعٍ سوسيو-اقتصادي معقّد للغاية. وللوهلة الأولى، تبدو فكرة إدخال الاستدامة في سياق هذا التحوّل أمرا متناقضا نوعا ما. ولكن إذا تطرّقنا لمفهوم التنمية المستدامة في مختلف أبعاده، على غرار البعد الإيكولوجي، سيظهر لنا أنّها تمنحنا فرصة للتفكير بطريقة فريدة من نوعها، تجمع بين الاستدامة والتغيّر دون إلغاء أحدهما. ومن أجل الإحاطة بمفهوم التنمية المستدامة، يجب التطرّق لجميع أبعادها دون حصرها في البعد الإيكولوجي وإغفال باقي الأبعاد، كالبعد الاجتماعي والثقافي لهذا المفهوم.

جاء في تقرير Brundtland من أجل تحقيق التنمية المستدامة (Brundtland, 1987: 55)، أنّه يجب خلق حالة من التناغم بين البشر وأوّلا، وبين الإنسان والطبيعة ثانيا. فمن جهة، يهدف مفهوم التنمية المستدامة إلى تحقيق نوع من التماسك الاجتماعي وخلق ثقافة معيّنة ترقّي هذا التماسك. ومن جهة أخرى، يعمل على جعل الإنسان ينسجم ويتوافق مع البيئة. إنّ هذا البعد الاجتماعي والثقافي عادة ما يفقد معناه في خضمّ مختلف محاولات

تخصيص مفهوم التنمية المستدامة، وتضييقه وجعله يقتصر على الجانب البيئي والاقتصادي فقط.

وهكذا يجد البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة نفسه محاصرا بين مقاربتين: الأولى تركّز على البيئة *éco-centré*، وتهدف إلى حماية جميع الكائنات الحية، وإن كان على حساب جودة حياة الإنسان. والثانية تركّز على الإنسان *anthropo-centré* وتهدف إلى ترقية جودة حياة الإنسان، وإن كان على حساب البيئة. قد تظهر كلّ من المقاربتين متناقضتين، إلا أنه يُمكن أن تكونا مكملّة لبعضهما البعض، من أجل التأسيس لمفهوم التنمية المستدامة الذي يأخذ بعين الاعتبار تطلّعات المجتمع الحديث والمحافظة على الموارد الطبيعية في وقت واحد.

بين التنمية والتنمية المستدامة:

من أجل تحديد مفهوم التنمية، عادة ما نعود إلى ذلك التعريف الذي أصبح كلاسيكيا، والمُقترح من طرف عالم الاقتصاد الفرنسي François Perroux عام 1961، حيث عرّف التنمية: "هي مجموع تلك التغيّرات الذهنية والاجتماعية لشعب معيّن، والتي تجعله مؤهّلا لتركية منتوجه الحقيقي والشامل بصفة تراكميّة ومستدامة (Deuble, P 2008 : 463).

يُظهر لنا هذا التعريف أمرين أساسيين: فمن جهة، يوضّح لنا أنّ النمو الاقتصادي قد يتحقّق دون أن يؤدي إلى "تنمية" (من خلال التقسيم غير العادل للعوائد مثلا، أو استفادة نخبة معيّنة من ثمار النمو الاقتصادي على حساب باقي الشعب)، غير أنّه تبقى هناك علاقة متينة بين النمو الاقتصادي والتنمية، لكون هذه الأخيرة بحاجة إلى نمو اقتصادي لتحقيق أهدافها.

ومن جهة أخرى، يوضّح لنا هذا التعريف المذكور أعلاه، أنّ "التنمية" عمليّة تُبجّز على المدى الطويل، ولها نتائج مستدامة. فالمرور بفترة قصيرة من النمو الاقتصادي لا يعني النجاح في عمليّة التنمية.

ومن هنا، لا يجب الخلط بين النمو الاقتصادي والتنمية، حيث أنّ هذه الأخيرة تشمل تحولات أوسع (القيم والمعايير الاجتماعية، البنية الاجتماعي...)

من تلك التي يتسبّب فيها النمو الاقتصادي. فـ "التنمية" ظاهرة ذات طبيعة
 كيفية Phénomène qualitatif متعلّقة بتحوّلات مجتمعية Sociétale
 (التربية، الصحة، الحرية السياسية...)، بينما أنّ النمو الاقتصادي ليس إلّا
 ظاهرة كميّة Phénomène quantitatif لتراكم الثروات.

أمّا التنمية المستدامة فتمثل اهتماما جديدا، حيث أنّ البيئة والاقتصاد
 والمجتمع من الأهداف البارزة التي تسعى الشعوب إليها، فالتنمية المستدامة
 تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل، فقد جاء
 عن هيئة Brundtland أنّ التنمية المستدامة عملية تقوم على تلبية احتياجاتنا
 في الحاضر دون التأثير سلبيا على قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم
 (Brundtland, 1987: 55).

ظهر مفهوم التنمية المستدامة تدريجيا، ففي نهاية القرن 19، بدأ
 كلٌّ من "الإيكولوجيين" الأمريكيين Henry Thoreau (1817 - 1862)
 و John Muir (1838 - 1914)، يُحدّران من العواقب الوخيمة للفلاحة
 والرعي في جبال كاليفورنيا، وأكّدوا -بصفتهم ورثة للطبيعيين الإنجليز
 الذين ظهروا في القرون 18 و 19- على البُعد الجمالي والديني للطبيعة.
 واقترحوا كحلّ لهذه المشكلة، تحريمُ بعض المناطق الطبيعية على
 السكّان، فكان هذا القرار بمثابة الخطوة الأولى لما سيُسمّى فيما بعد
 بـ "حماية البيئة". ولكن شيئا فشيئا أصبح منع السكّان من بعض المناطق
 يطرح إشكالا كبيرا، كما يشهد على ذلك ما حصل في مدغشقر سنة
 1927 عندما أقيمت أوّل المحميّات الطبيعية أين مُنّع النشاط الإنساني
 بذريعة حماية البيئة، فاشتكت بعض القبائل من منعها عن الموارد التي
 تسترزق منها، وفي بعض الأحيان حتّى منعها من أراضي مُقدّسة لها واقعة
 داخل المحميّات.

وبمرور الوقت، ظهرت أنماط جديدة لتسيير العلاقة بين الطبيعة
 والإنسان أكثر انفتاحا على المجتمع. فتمّ استبدال مفهوم "حماية البيئة"
 Protection de la nature - والذي يُشير إلى إبعاد الإنسان من أجل تحقيق

هذه الحماية - بمفهوم "الحفاظ على البيئة" Conservation de la nature ، أو بمعنى آخر ، تسيير للبيئة لا يُبعد الإنسان بشكل تلقائي.

أخذت الأزمة حجماً آخر في 1968 ، عندما بدأ نادي روما يفضح الآثار السلبية لعملية التصنيع والتمدّن. لقد تمّ تحضير تقرير بعنوان The Limits To Growth من طرف فريق من الباحثين في Massachusetts Institute of Technology يقودهم الباحث Denis Meadows. تنبأ هذا التقرير بسيناريوهات ، متعلّقة بالمستقبل ، كارثيّة ومتشائمة ، إن نحن لم نراجع طريقتنا في استغلال الموارد الطبيعية ونُخفّض من سرعة ارتفاع نموّنا الديموغرافي. كما شجّع هذا التقرير أيضاً ما يُسمّى بـ"النمو صفر" La croissance zéro ، مؤكّداً أنّ النمو المادي المتواصل سيؤدّي عاجلاً أم آجلاً إلى انهيار العالم الذي يُحيط بنا ، فبالتالي من المستحيل المحافظة على النمو بالطريقة التي كان يتمّ بها في سنوات السبعينات.

عرف العالم عدّة مؤتمرات متعلّقة بالتنمية المستدامة والبيئة كان آخرها ذلك الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة من 20 إلى 22 جوان 2012 برّيو في البرازيل ، حيث ضمّ 188 ممثّل دولة خرجوا بإعلان جماعي تحت عنوان: "المستقبل الذي نريده" L'avenir que nous voulons ، التزمّ فيه المشاركون بالعمل على التأسيس لاقتصاد أخضر يُساهم في محاربة الفقر وتفعيل النمو الاقتصادي المستدام ، وتحسين ظروف معيشة البشرية ، وإحداث فرص عمل للجميع ، حيث يتمّ كلّ هذا بالمحافظة على البيئة والطبيعة والحالة الصحيّة لكوكب الأرض.

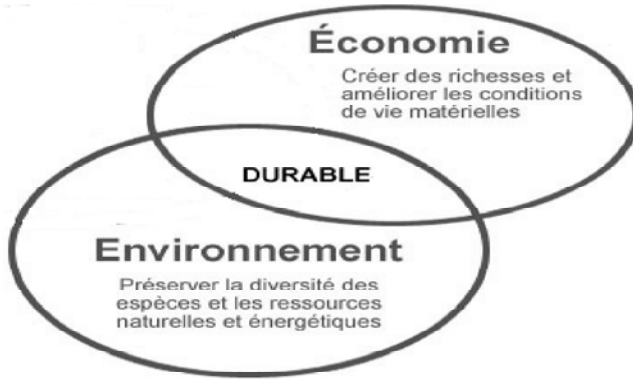
جاء في إعلان "المستقبل الذي نريده" في مؤتمر ريو 2012 بعض النقاط

نذكر منها ما يلي:

إنّ القضاء على الفقر هو أكبر تحدّي يُواجهه العالم اليوم وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل هذا نحن مصمّمون على تخليص الإنسان من الحرمان والجوع.

- كما نُؤكِّد على ضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ونعترف بالعلاقة الموجودة بين جميع هذه الجوانب لضمان تنمية مستدامة بجميع أبعادها.
 - كما نُؤكِّد أيضا على أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حق التنمية وعيش حياة كريمة، وخاصة حق التغذية وإقامة دولة القانون، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية من أجل تحقيق التنمية.
 - إننا نأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي الحاصل في عالمنا، ونؤكِّد أن جميع الحضارات والثقافات تستطيع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - إننا نعتبر أنه من الطارئ اتخاذ إجراءات من أجل القضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. (Rio, 2012 : 9-32).
- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

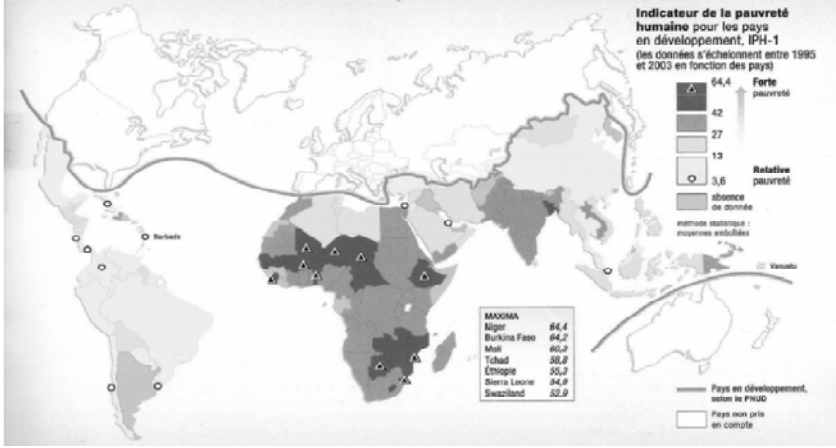
بقي مفهوم التنمية المستدامة لمدة طويلة يتمحور على قطبين هما: البيئة والتنمية. حيث كان البُعد الاجتماعي يُقرأ من خلال مفهوم "التنمية" عامة.



ثمّ بعد ذلك بدأ التحدّث عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بقوة أكثر والبحث عن طريقة جديدة لتمثيل هذا البراديفم الجديد Nouveau paradigme والتحوّل الذي عرفه المفهوم، فظهر في نهاية التسعينات التمثيل الثلاثي لعملية التنمية المستدامة: الاقتصاد- الاجتماع- البيئة، والذي يصف تداخل هذه الأبعاد وتكميلها لبعضها البعض.



جاءت بعض النصوص في مختلف التقارير والمؤتمرات حول التنمية المستدامة تؤكد هذا البعد الاجتماعي، فقد تمّ تعريف التنمية المستدامة في تقرير Brundtland على النحو التالي: "في مفهومها الواسع، تهدف التنمية المستدامة إلى إقامة حالة تناغم بين الطبيعة والبشر من جهة، وبين البشر أنفسهم من جهة أخرى" (Brundtland, 1987: 55). أمّا في ما يتعلّق بتفاصيل البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أشار تقرير Brundtland سنة 1987 إلى نقاط متعلّقة بالفقر وبتناغم هذه الظاهرة التي تهدّد الإنسانية كما نجد إشارة أيضا إلى مشكل الأمية كمؤشر يندرج تحت البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، في قمة الأرض لـ Rio 2012، نلاحظ نفس التركيز على مشكلة الفقر والحرمان.



خريطة تمثل مؤشر الفقر في العالم.

نلاحظ أنّ تعريف التنمية المستدامة في تقرير Brundtland يؤكد على أنّ هذا المفهوم يندرج تحته هدفان أساسيان: من جهة التناغم بين البشر والطبيعة، يعني الأخذ بعين الاعتبار البعد الإيكولوجي للتنمية؛ ومن جهة أخرى التناغم بين البشر أنفسهم أو بمعنى آخر يهدف إلى تحقيق نوع من التماسك الاجتماعي.

فأفكار كهذه المذكورة سابقا قد نجدها في هذا التقرير مبعثرة هنا وهناك، ولكن دون التوسع فيها وإعطائها القسط الكافي من التحليل والمناقشة والأخذ بعين الاعتبار.

وعلى الرغم من تواجد أفكار متعلّقة بالتماسك الاجتماعي والتناغم بين البشر في هذا التقرير المرجعي المتعلّق بمفهوم التنمية المستدامة، إلّا أنّنا سنلاحظ أنّه إذا تعلق الأمر باقتراح ضروريات إستراتيجية في هذا البُعد، اختزل بسرعة "التناغم الاجتماعي" المذكور في "توفير الحاجات الأساسية"، وهكذا يختفي البُعد الاجتماعي في خليط غير واضح من التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، فتختصر الواجبات الإستراتيجية المتعلّقة بالبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في بعض النقاط مثل:

- استئناف العملية التنموية بحذر.
- إدخال بعض التغييرات على عملية التنمية من الناحية النوعية.

- إشباع الحاجات الأساسية المتعلقة بالشغل والتغذية والمياه.
- التحكم في النمو الديموغرافي.

جاء في التقرير نفسه: "نحن قادرون على تحسين تقنياتنا وتنظيمنا الاجتماعي بشكل يفتح لنا الطريق إلى عصر جديد للنمو الاقتصادي". ولكن فيما يتمثل تحسين التنظيم الاجتماعي هذا؟ إن تقرير Brundtland لا يوضح هذا الأمر ولا يتطرق إليه على الإطلاق.

نلاحظ أنّ هناك نوعاً من الضبابية تحيط بالبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كما نجد هناك تحويل لهذا البعد من مساره الاجتماعي إلى مسار اقتصادي، وكذا تضيقه وحصره في مسألة محاربة الفقر التي أصبحت مدار هذا البُعد حتّى نكاد نتوهم أنّ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو نفسه محاربة الفقر، فكلّما تحدّثنا على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بدأنا في ذكر حالة الفقر في العالم وكيفية محاربة هذه الظاهرة والتنبؤات المتعلقة بها، ممّا يدفعنا إلى الظنّ أنّ محاربة ظاهرة الفقر تشمل كلّ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

فنجد كلّ الاستراتيجيات المتعلقة بمحاربة الفقر تكاد تكون ذات طابع اقتصادي بحت، حيث تركّز هذه الإستراتيجيات على النمو الذي يُقاس بحصة كلّ فرد من الناتج المحلي الخام (PIB/p)، حيث يُعدّ ارتفاع حجم هذه الأخيرة شرطاً ضرورياً لمحاربة الفقر ومن ثمّ القضاء على الجوع الذي يعدّونه المعيق الأساسي لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وبالتالي تكون مسألة توفير الأسعار الحرارية اليومية اللازمة لكلّ فرد من بين الأولويات التي يجب التركيز عليها.

صحيح أنّ كثير من النتائج الإمبريقية تُؤكّد العلاقة بين ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة الفقر، فالبلدان الذين سجّلوا نسبة نمو اقتصادي عالي نجحوا في تقليص ظاهرة الفقر، بينما تبقى هذه الظاهرة على ما هي عليها في حالة تسجيل نسبة منخفضة للنمو الاقتصادي، بل في بعض الأحيان تتفاقم الظاهرة. ولكن ما يجب الإشارة إليه والتنبية عليه، هو أنّ بعض

البلدان رأت ظاهرة الفقر عندها ترسّخ رغم نسب عالية للنمو، بينما نجحت بلدان أخرى في تقليص ظاهرة الفقر رغم نسبة نمو ضئيلة. فهذا يُظهر لنا بوضوح أنّ النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتقليص ظاهرة الفقر، كما أنّ تقليص ظاهرة الفقر لا يكفي لضمان تنمية اجتماعية مستدامة. فمن الملاحظ أنّ بعض سياسات محاربة الفقر تؤدي إلى نتائج وخيمة على المستوى الاجتماعي، كإضعاف المجتمع من خلال توسيع الفوارق وتكريس الطبقية. ففي العالم اليوم، نلاحظ عدّة ظواهر اجتماعية أفرزها النمو الاقتصادي على غرار الإقصاء الاجتماعي، استمرار الفقر خلال مراحل النمو، توسّع الفوارق الاجتماعية، ضعف التماسك الاجتماعي، مسألة غياب المساواة بين الجنسين، ارتفاع التوتّرات الاجتماعية المؤدية إلى وقوع نزاعات، كلّ هذه الظواهر الاجتماعية الناتجة عن العملية التنموية، تبين لنا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البُعد الاجتماعي للتنمية، أي البحث عن الشروط التي تجعل من التنمية تنميةً مستدامة في ما يتعلّق بما هو اجتماعي، أو بعبارة آخر، تكون تنمية مستدام اجتماعيا. فلا يُحصر البعد الاجتماعي في محاربة الفقر، ولا يُحوّل من مساره الاجتماعي إلى مسار اقتصادي.

البعد الثقافي للتنمية المستدامة:

إلى غاية سنة 2002 نجد هناك غيابا واضحا لمسألة الثقافة في التقارير والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة رغم أنّ مفهوم التنمية المستدامة ليس إلا مشروع حضارة، ومنذ بداية الإنسانية كانت الحضارة قائمة على الثقافة، فإبنا لا يُمكننا تجاهل الثقافة إذا أردنا تشييد مشروع حضارة كمشروع التنمية المستدامة. وهذا على الرغم من أنّ مفهوم هذه الأخيرة، أي التنمية المستدامة، يشتمل على نوع من الغموض والالتباس كون أنّ "التنمية" لها معنى اقتصادي أساسا. فقد حان الوقت للتأكيد بقوة على أنّ البعد الثقافي في التنمية له أهمية تُضاهي الأهمية الاقتصادية. فاليوم التنوّع الثقافي مهدّد على نحو خطير من طرف العولمة التي تحاول القضاء على جميع الثقافات، وتعويضها بنموذج ثقافي واحد يسود جميع الأرض. فمثل ما أنّ

التنوّع البيولوجي ضروري لاستمرار الحياة على وجه الأرض، فكذلك التنوّع الثقافي يكتسي نفس الأهمية.

تتمثّل الخاصية التي يتمتع بها النوع الإنساني والتي تميّزه بها عن النوع الحيواني، في كون الإنسان في الوقت نفسه كائنًا بيولوجيًا من جهة، وكائنًا ثقافيًا من جهة أخرى. فحتّى الطابع الاجتماعي للإنسان، بمعنى علاقاته مع غيره، تتحكّم فيها الثقافة بشكل كبير (الأمر الذي لا نجده عند الحيوانات الاجتماعية، كتلك التي تعيش في مجموعات كالذئاب أو القردة مثلاً). فبالتالي تكون الثقافة هي التي تمنح الإنسان إنسانيته. وانطلاقًا من هذه الأهمية التي تملكها الثقافة في الحياة الإنسانية والنشاطات البشرية، تمّ التطرّق إلى التنمية المستدامة - التي هي عبارة عن نشاط إنساني - أخذًا بعين الاعتبار الثقافة كونها خاصية بشرية.

فدور الثقافة في البحث عن تنمية مستدامة يمثّل موضوع دراسة يستقطب أكثر فأكثر الباحثين في جميع أنحاء العالم. وعلى مستوى آخر، نلاحظ أن العديد من المنظّمات العالمية تلتزم بخطوات عملية من أجل إدماج البُعد الثقافي في سياساتها التنموية.

فالثقافة هي عبارة عن مجموعة الأنماط السلوكية للأفراد التي تؤثر في حياتهم وتشكل شخصيتهم وتتحكّم في خبراتهم وقراراتهم ضمن تلك المجموعة من الناس التي يعيشون بينها.

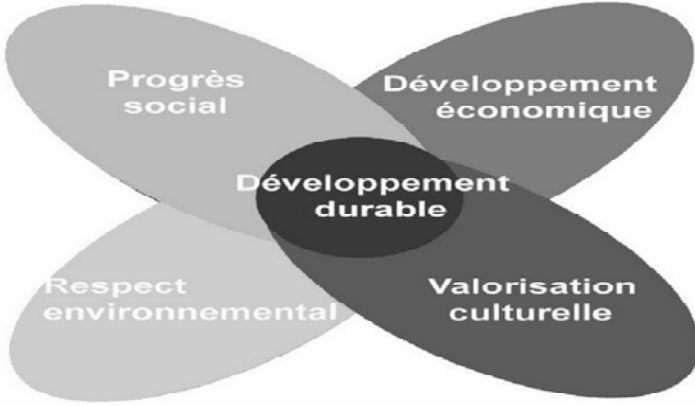
أمّا فيما يتعلّق بالعلاقة التي تربط الثقافة بالتنمية عامة، فهناك وجهات نظر مختلفة بل متناقضة في ما بينها. فمن جهة، نجد فريقًا يرى أنّ الثقافة قد تكون عائقًا للتنمية، وأنّ تطوّر بعض المجتمعات يستوجب تغييرًا ثقافيًا. ومن جهة أخرى، يرى فريق آخر أنّ كلّ ثقافة لها القدرة على التكيف مع متطلّبات التنمية وبالتالي لا تكون أدنى عائقًا للتنمية.

كما نلاحظ أيضًا أن أبعاد التنمية المستدامة الثلاث التي سبقت البعد الثقافي في الظهور، تجعل الإنسان في قلب موضوع التنمية، ولكن للأسف يكون هذا باعتباره كائنًا بيولوجيًا فقط، فالبعد الإيكولوجي يعتني

بتوفير هواء نقيّ وماء غير ملوَّث والمحافظة على التنوع البيولوجي، أمّا البعد الاقتصادي فإنّه يبحث كيفية تحقيق النمو بطريقة سليمة وكذا إنتاج السلع والخدمات دون تخريب الطبيعة، أمّا البعد الاجتماعي فهو موجّه أكثر نحو معالجة مشاكل الفقر والأميّة، فقليلا ما نجد مفهوم التنمية المستدامة يعنى بالعلاقات الإنسانية من ناحية كيفية، وما أنتجت العملية التنموية من مشاكل على مستوى المجتمع كالإقصاء الاجتماعي وتكريس الطبقية.

كما نجد أنّ كرونولوجياً، كان التفكير حول التنمية المستدامة في البداية مرتبطاً بمحور البيئة والتنمية، ثمّ أدرج البُعد الاجتماعي بطريقة محتشمة حيث أكّد على موضوع "الاحتياجات" المتعلقة بالأجيال الحالية وكذا المستقبلية، إلّا أنّه كما ورد في تقرير Brundtland: "إنّ الاحتياجات يتمّ تحديدها اجتماعياً وثقافياً، ومن أجل ضمان تنمية مستدامة يجب ترقية قيم تُسهّل ممارسة نمط استهلاكي يكون مستدام في حدود الممكن" (Brundtland, 1987: 41).

يُعتبر هذا النصّ الأخير، الإشارة الوحيدة في تقرير Brundtland إلى البُعد الثقافي للتنمية المستدامة. غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّها وُجدت بالتوازي محاولات أخرى جادّة حول موضوع الثقافة والتنمية خلال سنوات التسعينات، كما هو الحال في تقرير Pérez de Cuéllar المعنون بـ *Notre diversité créatrice*. وتدرجياً أصبح البُعد الثقافي عنصراً محورياً في موضوع التنمية المستدامة، حتّى أنّه تمّ اعتباره العمود الرابع للتنمية المستدامة إلى جانب الأعمدة الثلاث الأخرى، يعني الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.



ومن أجل تجسيد التنمية المستدامة في كلّ أبعادها بما فيه البعد الثقافي، تمّ إنشاء جدول أعمال القرن 21 خلال قمة الأرض لسنة 1992 بالبرازيل، حيث يُمكن تعريفه على أنّه مخطّط تنفيذي للتنمية المستدامة من أجل بناء القرن الـ21. فجدول الأعمال هذا هو عبارة عن برنامج يدعو إلى التجديد والتحوّل الاجتماعي الإيجابي القائم على المشاركة النشيطة للسكان، حيث تمّ إنشاء جداول أعمال 21 للثقافة على المستوى الوطني وكذا على المستوى المحلي.

فبالنسبة لمسؤولي الحكومات والمؤسسات الذين اختاروا تأييد هذه المبادرة، يُعتبر هذا الاختيار المتمثّل في جعل الثقافة في قلب التنمية، فرصة من أجل التأكيد على أنّ الحوار بين الثقافات يُمثّل أهمّ ضمان من أجل الحفاظ على السلام في العالم. ومن خلال الخطاب السياسي نلاحظ أنّ الثقافة تُعتبر عاملاً قوياً لتنمية الإبداع وجودة الحياة من أجل الدفع بالتنمية. كما يُمكن للثقافة أن تلعب دوراً إيجابياً في إتاحة المعرفة والاندماج الاجتماعي وخلق نوع جديد من الوعي الاجتماعي يُنمّي في مختلف مجتمعات العالم ثقافة المبادرة والمشاركة في تجسيد التنمية المستدامة والمحافظة على التنوّع الثقافي والتعايش بين الثقافات المختلفة.

جاء في "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي" على لسان كويشيرو ماتسورا "Koïchiro Matsuura"، المدير العام لليونسكو، كلامٌ ملتبس حول التنوّع الثقافي حيث بدأ في أوّل الخطاب بذكر أهمية التنوع

الثقافة في ثَمّ ختمه في النهاية بأدلجة هذا المفهوم ليُصبح في الأخير فارغا عن معناه ومجردا من جوهره حتّى لا يتناقض مع التطلّعات الإمبريالية ومشاريع العولمة.

فقد جاء على لسانه ما يلي: "إنّا نوكد مجددا قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام...إن هذا الإعلان، المقترن بخطوط أساسية لخطة عمل، يمكن أن يشكل أداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة. وهو بطبيعة الحال، لا يملّي أي تعليمات محددة على أحد، وإنما توجهات عامة من شأنها أن تترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الأعضاء ضمن إطار السياقات الخاصة بها، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. لقد أصبح هذا الإعلان الذي يحارب مظاهر التقوقع والانغلاق المبنية على الأصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحاً وإبداعاً وديمقراطية..." (UNESCO, 2001: 1-2)

لا شك أنّ هذا الإقحام غير المبرّر للعولمة في موضوع التنوع الثقافي في آخر الخطاب، والإقصاء المتعمّد للبعد الثقافي للتنمية المستدامة وأدلجته حتّى يتمّ تفريره من كلّ ما يحمله من أفكار مُناوئة للعولمة كفكرة الحفاظ على التنوع الثقافي، هو نتيجة حتمية لكون المؤسسات التي ترقّي التنمية المستدامة -على رأسها منظمة الأمم المتحدة- تحت هيمنة الدول والحكومات والمنظمات التي تعمل على عولمة نموذج ثقافي واحد والقضاء على التنوع الثقافي.

ومن هنا يكون إغفال البعد الثقافي للتنمية المستدامة ليس بريئا أو غير قصديّ، بل إنّه مُحرك بدوافع أيديولوجية من أجل تكريس الامبريالية وسيطرة وهيمنة ثقافة معيّنة تتبنّى منظورا تطوريا للثقافة *évolutionnisme culturel* حيث ترى نفسها في أعلى سلم تطوّر الثقافات والنموذج الذي يجب أن يُحتذى به من أجل الوصول إلى أعلى درجة أو الدرجة النهائية للثقافة في شكلها المكتمل، وهذا على حسب ما تقتضيه النظرية الدروينية لتطوّر الثقافات *Le darwinisme culturel*.

ومن جهة أخرى، تُعدّ الثقافات المتنوعة موروثا غير مادي *patrimoine immatériel* أنتجته مختلف الشعوب والأمم، أمّا الأيديولوجية الغربية

الحديثة فتميّز بتبنيها ما يُسمّى بالفلسفة المادية matérialisme القائمة على تقديس كلّ ما هو مادي ونفعي وألويته على كلّ ما هو غير مادي .

ثمّ إنّنا نجد نفس الدول والمؤسسات التي تتبنّى هذه الفلسفة في العالم هي المسيطرة على المنظّمات التي تعمل على ترقية التنمية المستدامة أيضا ، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ، لهذا ، في نظرنا ، كان أوّل المواضيع المعنيّة بالتنمية المستدامة هي الاقتصاد والبيئة لكونهما حقيقتين ماديتين ملموستين ، ثمّ ظهر بعد ذلك التطرّق إلى بُعد الاجتماعي الذي يهتمّ بتأثير العملية التنموية الاقتصادية والبيئية على العلاقات البشرية حيث تُعتبر هذه الأخيرة أقلّ مادية وأكثر تجريدا من الاقتصاد والبيئة ، ثمّ ظهر باحتشام كبير الاهتمام بالتنمية المستدامة للثقافة لكون هذه الأخيرة مفهوما مجردا ينطوي على عناصر هي أبعد ما تكون عن المادية كالقيم الأخلاقية ، الأديان ، العادات والتقاليد .

وهكذا ، نجد أنّه كان نتيجة حتمية وطبيعية إغفال موضوع الثقافة في التنمية المستدامة كون هذه الأخيرة تحمل نظريا فكرة الحفاظ على التنوع في الثقافات ، وكذا كون هذه الأخيرة ذات طابع غير مادي ، أمّا في المقابل ، نجد الدول التي تسيطر على المؤسسات المُرقيّة للتنمية المستدامة تتبنّى فلسفة مادية متطرّفة ومشروع عولمة قائم على فكرة فرض نموذج ثقافي واحد ووحيد .

الخاتمة

وفي آخر بحثنا ، وبعد اطلاعنا وتحليلنا لمضمون بعض النصوص والخطابات المتعلقة بهذه المسألة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، تبين لنا أنّ البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة حاضر على المستوى النظري وفقط ، ولكن في حقيقة الأمر وما ليس هو ظاهر للعيان ، هو أنّ هناك أيديولوجية معيّنة وفلسفة منتهجة من طرف المؤسسات التي تشرف على ترقية البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة ، حيث تعمل كلّ من هذه الأيديولوجية والفلسفة على إفراغ البعد الاجتماعي والثقافي من معناه وتجريده من جوهره والأفكار المؤسّسة للبُعدين .

فعلى المستوى الثقافي هناك نوع من التعطيم على فكرة الحفاظ على التنوّع الثقافي وذلك بهدف تكريس مشروع العولمة والأحادية الثقافي التي

تسعى إليه قوى عالمية تستعمل الثقافة كأداة من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الهيمنة العالمية؛ وعلى المستوى الاجتماعي يتم حصر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مسألة محاربة الفقر والجوع والعمل على رفع معدل النمو من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي، إلا أنه يتمّ التهافت على معالجة البُعد الاجتماعي الحقيقي للتنمية المستدامة، والمتمثل في معالجة الظواهر الناتجة عن نموذج التنمية غير المتوازنة السائد في العالم والذي يركز على تحقيق الربح أولاً وإن كان على حساب الصحة الاجتماعية. فينتج لنا هذا النموذج الاقتصادي ظواهر غاية في الخطورة على مستوى المجتمع كالاقتصاد الاجتماعي وتفكك المجتمع، وتكريس الفوارق الطبقية.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Livres:

- Gilles Rotillon (2008). Faut-il croire au développement Durable, Paris : L'Harmattan.
Philippe Deubel (2008). Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, France : Pearson éducation.
Sylvain Allemand (2010). Les paradoxes du développement durable, France : Le cavalier Bleu.
Yvette Veyret et Gérard Granier (2006). Développement durable : Quel enjeux géographiques ?, Paris : La documentation Française.

Rapports et déclarations :

- Déclarations de Stockholm, Conférence des nations unies sur l'environnement, Suède 1972.
Déclarations du sommet mondial pour le développement durable, Rio (Brésil), Du 20 au 22 juin 2012.
Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle, Adoptée par la 31^e session de la Conférence Générale de l'UNESCO, 02 novembre 2001, Paris.
PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2005.
Rapport de Brundtland : Notre avenir à tous, 1987.
Rapport du sommet mondial pour le développement durable, Johannesburg (Afrique du sud), 26 août au 4 septembre 2002.
The Limits to growth, Rapport du club de Rome, 1972.

قائمة المراجع باللغة العربية

- تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماع الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المتعلق بحسن الإدارة البيئية الدولية، الاجتماع الأول، نيويورك أبريل 2001.